على هذا التعليل المحاتر لان نفقته كانت
اشترطت عليه بكتابته ولم يذكر ما زاده
في المختصر في شروطها من عدم الكفاية
بالقليل للاعتراض على المختصر بانه جعل
المسبب شرطا اذ هو عين الفقير فكانه اشترط
الشئ في نفسه ثم لابد في كل آن لا يكون من بني
هاشم ولعله سكت عنه لما علم
منها انه لم يعطوه ما يستحقونه من بيت
المال وأظهر بهم الفقير ليعطا وهم افضل
من اعطا غيرهم قاله ح وللساجي انما يعطونها
اذا وصلوا الى حالة تباح لهم اكل الميتة
ويحكم اعتماد هذا لحرمة او سائر الناس
كالميتة الثالث من الاصناف الثمانية
العامل على الزكاة كالساعي فيعطى
منها وان كان ملئيا فان كان فقيرا اخذ
بوصفيه او وصف الفقير ووصف
العمل ودخل بالكاف الجابي والمفرق بشرط

كون كالهاشمي ذكر ابالفاء وعدلا غنى بها
شيخي الرابع المؤلفة قلوبهم وهو كفار
يعطون ترغيبا للاسلام وحكم التاليف
باق الى الان لم ينسخ فيعطى الكافر منها
اللك ان احتيج لذلك وانظر ما المراد بالحاجة
هل الحاجة الى دخو لهم الاسلام لانقاذهم
من الكفر او الى ما يلزم لنا فعله الثاني
لا يعطون الان وعلى الاول يعطون ان
علم من حال المعطى ما كفاح التاليف بالاسلام
بالاعطا وهذا الثاني هو الذي يقتضيه
تعليلهم بما رءوه الملائم لجعله شرطا وينبغي
نزعها منه اذا اعطي ولم يسلم لانه على
معين لم يحصل فالمقدر على نزعها منه
فينبغي عدم اجزائها للعلة المذكورة
الخامس من الاصناف الرقاب وهو الرقة
المومن كامل الرق لا عقد مزية فيه
يشتري منها ولو معيبا نعمي او زمانة